



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
شباط / ٢٠٢٦

MONTHLY BULLETIN
February / 2026

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٨

التقرير الإقتصادي

١٦

أبحاث ودراسات

٣٠

أخبار إقتصادية محلية

٣٢

أخبار مصرفية محلية

٣٣

صحافة متخصصة أجنبية



حماية أرباح الذهب: لأن المودعين أحق

عندما خسر لبنان من القيمة الدفترية لذهبه نحو ١١ مليار دولار بين ٢٩ كانون الثاني و ٢ شباط من هذا العام، نتيجة هبوط سعر الأونصة من \$0٦٠٠ إلى \$٤٤٠٠، ارتفعت الأصوات بأن المودعين أحق. والسؤال المشروع اليوم هو: ماذا لو حصل تصحيح أكبر؟ وهل ينفع الندم بعد وقوعه؟

أمام لبنان فرصة استثنائية لإدارة أصل سيادي ثمين بطريقة تحمي قيمته وتحسن توظيف أثره المالي في خدمة المودعين والاقتصاد. خاصة أن الأسواق تعرف ما يسمّى بالدورات:

صعود، ثم تصحيح، ثم ركود، ثم صعود من جديد. إذا قررنا إدخال الذهب في أي مقارنة للحل، فيجب أن ندخله بعقل حماية الأرباح والاستفادة منها.

لقد أحسن المجلس النيابي حين منع تسهيل الذهب في مراحل حساسة من تاريخ لبنان. لكن تحويل الذهب إلى أصل جامد خارج أي إدارة مالية محترقة قد يفوّت على لبنان فرصة حماية قيمة هذه الثروة في اللحظة المناسبة. لأن التفريط، كما الجهود، ليسا الحل.

١- بالأرقام: الذهب يصعد... ثم يُصحّح

إن قراءة الذهب لا تكون فقط من زاوية القيمة السعرية التي يبلغها، بل أيضاً من زاوية ما يلي تلك القمم من تصحيحات قد تكون عميقة وطويلة الأمد. وهذا ليس رأياً، بل حقيقة تؤكد دواته التاريخية.

محطات تاريخية واضحة بعد القمم السعرية

- **كانون الأول ١٩٧٤**
القيمة: \$١٩٥ للأونصة
القاع اللاحق: \$١٠٠
نسبة الهبوط: ٤٨,٧٢٪
استعادة القيمة: بعد ٣ سنوات و ٣ أشهر (أذار ١٩٧٨)
- **كانون الثاني ١٩٨٠**
القيمة: \$٨٧٥ للأونصة
القاع اللاحق: \$٢٥٢ (أب ١٩٩٩)
نسبة الهبوط: ٧١,٢٪
استعادة القيمة: بعد ٢٨ عاماً (كانون الثاني ٢٠٠٨)



• أيلول ٢٠١١

القيمة: \$١٩٢٠ للأونصة
 القاع اللاحق: \$١٠٤٦ (كانون الأول ٢٠١٥)
 نسبة الهبوط: ٤٥,٥٪
 استعادة القيمة: بعد ٩ سنوات وشهرين (تموز ٢٠٢٠)

هذه الوقائع وحدها تكفي لتوضيح الفكرة الأساسية:

الذهب قد يرتفع بقوة، لكن تاريخه يتضمن تصحيحات قاسية وطويلة. لذلك، فإن الحديث عن التصحيح ليس تهويلاً، بل قراءة لدورات الذهب الذي يتحرك بحسب موجات تمتد لسنوات.

٢- الذهب والأرباح الدفترية: أين تقع المخاطرة الفعلية؟

في لبنان، النقاش لا يدور فقط حول الذهب بوصفه احتياطياً سيادياً، بل أيضاً حول قيمته كرافعة ضمن مقاربة مالية لمعالجة الأزمة.

وهنا لا بدّ من توضيح نقطة أساسية:

- قد يعتقد البعض أنّ هبوط سعر الذهب مجرد خسارة دفترية، لكنها في الواقع أرباح ضائعة.
- إذا كانت الأرقام تُبنى على قيمة مرتفعة للذهب، ثمّ دخل الذهب في تصحيح حاد، فإنّ صدقية الأرقام نفسها تهتز.

لهذا السبب تحديداً، إنّ تعليق الأهمال على قيمة الذهب من دون حماية أرباحه أو تحقيقها، يصبح مجرد رهانٍ على أصلٍ غير ثابت.

٣- السيناريو الذي يجب أن يفهمه كل مواطن

إذا اعتُمدت قيمة الذهب — كمثال توضيحي فقط — على أساس \$٥٦٠٠ للأونصة (القيمة المسجلة في كانون الثاني ٢٠٢٦)، ثمّ دخل الذهب في تصحيح ضمن نسب التصحيح التاريخية، تصبح الصورة على الشكل الآتي:

- تصحيح ٣٠٪ — السعر يهبط إلى نحو \$٣٩٠٠ للأونصة — احتياطي الذهب إلى حوالي ٣٦ مليار دولار.
- تصورا لو حصل تصحيح أقصى، ٤٥,٥٪ أو ٧١,٢٪ كما في السابق.

هذه ليست أرقاماً نظرية، بل سيناريوهات يجب أن تدخل في أي حسابات لخططٍ مستقبلية.

٤- المطلوب ليس التفريط بالذهب... بل حمايته

المقصود ليس بيع الأصل، بل حماية أرباحه، من خلال أدوات مالية وعمليات بيع وشراء، ضمن حوكمة واضحة وشفافة:

- سياسات تحوط مسبق عبر أدوات مالية مناسبة (مثل الخيارات أو العقود الآجلة).
- إدارة نشطة لمركز الذهب بهدف حماية القيمة والاستفادة من التقلبات من دون الأساس بالأصل.
- تحقيق جزء محسوب من الأرباح وتحويله إلى سيولة أو عوائد ضمن آلية عادلة تخدم المودعين.

٥- التجربة العالمية

الممارسة العالمية في إدارة احتياطات الذهب لدى المصارف المركزية لا تقتصر على الشراء فقط، بل تشمل أيضاً البيع التكتيكي وإعادة التوازن وإدارة المخاطر ضمن قواعد مهنية واضحة. فحتى في سنوات الشراء الصافي المرتفع عالمياً، أظهرت بيانات مجلس الذهب العالمي أن بعض المصارف المركزية قاومت بعمليات بيع «تكتيكية ومحدودة» كجزء من الإدارة النشطة للاحتياطي، لا كخيار تصفية أو تفريط.

ومن الأمثلة الحديثة:

- المصرف المركزي الفلبيني الذي أكد أن مبيعاته بين آذار وأب ٢٠٢٤ (نحو ٣٠ طناً) جاءت ضمن استراتيجية إدارة نشطة للاستفادة من ارتفاع الأسعار.
- مصرف كازاخستان الوطني نفذ مبيعات شهرية خلال ٢٠٢٤ على خلفية تحسّن الأسعار.
- المصرف المركزي الروسي باع جزءاً من احتياطه في كانون الثاني ٢٠٢٦ مستفيداً من بلوغ الذهب مستويات قياسية.

وعليه، فإنّ النقاش في لبنان لا يجب أن يكون بين «البيع» و«المنع المطلق»، بل بين تجميد أصل سيادي أسعاره متقلبة وإدارته مهنيّاً ضمن سقف قانونية صارمة، وشفافية كاملة، وآليات تحوّل وحوكمة تحمي المصلحة الوطنية وحقوق المودعين.

٦- الإدارة المهنية للاحتياطي الذهب

في كل دورة صعود، ترتفع التوقعات سريعاً؛ اليوم يُقال \$٦٠٠، وغداً \$٧٠٠٠. وعند أول هبوط، يتحوّل الخطاب نفسه إلى خوفٍ مفرط. هذه ردود فعل بشرية مفهومة، لكنها لا تصلح أساساً لسياسات وطنية.

هل ذهب لبنان محمي أم متروك لتقلبات السوق؟ من المفيد، عند البحث في هذا الموضوع، التفكير بمقاربة تفصل بين شقين واضحين:

- شق احتياطي محمي بالكامل يُصان كركيزة سيادية.
- وشق محدود ومُدروس يُدار ضمن إطار مهني صارم لحماية القيمة وتحقيق منفعة تدريجية تصب في خدمة المودعين والاقتصاد.

وهنا بالذات، تكون المعادلة الصحيحة: لا بيع عشوائياً، ولا شللاً كاملاً، بل إدارة مهنية مسؤولة.

٧- الذهب ودوره في الحلول

إذا تقرّر إدخال الذهب ضمن أي حل، فالمعادلة الواقعية تفرض خطوات واضحة منذ البداية:

١. احتساب سيناريوهات تصحيح بحسب تاريخ تقلب سعر الذهب (٣٠% و٤٠% و٥٠%) قبل بناء الأرقام، لا بعد وقوع التصحيح.
٢. حماية الأرباح بأدوات تحوط واضحة وضمن حوكمة شفافة.
٣. تخصيص جزء من الأرباح أو العوائد - عند تحققها - لمصار يخدم المودعين ضمن آلية قابلة للتنفيذ.
٤. تكليف اختصاصيين دوليين في إدارة التحوط وإعادة التمرکز، ضمن رقابة ومعايير مهنية واضحة.

الخلاصة

الذهب ثروة وطنية يجب أن تُدار، والتاريخ واضح:

- الذهب يصعد
- ثم يُصَحَّح
- وقد يطول انتظار استعادة القمم

لذلك، إن حماية أرباح الذهب ضرورة لا بد منها كي لا نضيف، مرة أخرى، فرصة ضائعة إلى تاريخنا.



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأئمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأئمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام

كانون الأول 2025

مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ١٠١٤٥ شيكاً بقيمة قاربت ١٢٢ مليون دولار أميركي. وبذلك، يكون عدد الشيكات بالليرة قد ازداد بـ ١٦٩٧١ شيكاً وبمقدار ٢٦٩٦٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٤، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ٥٢٣٠٩ شيكات وبقيمة ٦٩١,١ مليون دولار.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في كانون الأول ٢٠٢٥، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٣٧٨٩ شيكاً بقيمة ٦٦٢١

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاصة والصادرة عن حسابات Fresh في العامين 2024-2025

2025	2024	
		الشيكات بالليرة
26739	9768	- العدد
45079	18112	- القيمة (مليار ليرة)
1686	1854	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
		الشيكات بالعملات الأجنبية
75155	22846	- العدد
993,1	302,0	- القيمة (مليون دولار)
13214	13221	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر: مصرف لبنان

٢٠٢٥ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٩١ مليون دولار مقابل ٤٤ مليون دولار و٨١ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٤٥,٧% في العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٦٠٤٠ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٥ مقابل ٤٣٢٥ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٦١٨٢ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٤، وتراجعت بنسبة ٢٠,٠% في العام



جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاصة الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh في السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022	
				الشيكات بالليرة
103	169	341	863	- العدد (آلاف)
62801	78511	65938	40925	- القيمة (مليار ليرة)
609718	464562	193367	47422	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
12	16	95	694	- العدد (آلاف)
706	1299	3292	10288	- القيمة (مليون دولار)
58833	81188	34653	14824	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصتها ٢٣,٠٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٩,٥٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٨,٠٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٧,٦٪)، فمعدّات النقل (٦,٣٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها ١١,٥٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها سويسرا (٩,٦٪)، ثمّ الإمارات العربية المتحدة (٨,٤٪)، فاليونان (٧,١٪)، ثمّ مصر (٦,٣٪).

في تشرين الثاني ٢٠٢٥، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٧٣٤ مليون دولار مقابل ٢٦٦٠ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٣٠٦ ملايين دولار في تشرين الثاني ٢٠٢٤. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد وصلت إلى ١٩٣٧٧ مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ بزيادة نسبتها ٢٣,٣٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بنسبة ٢١,٨٪ في الفترة المذكورة. وتوزّعت الواردات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من

جدول رقم 3

الواردات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2025-2022

نسبة التغير %، 2025-2024	2025	2024	2023	2022	
23,3+	19377	15716	16221	17803	الواردات السلعية (مليون دولار)
21,8+	14629	12011	10855	10680	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي



حركة التصدير

في تشرين الثاني ٢٠٢٥، بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٢٢٦ مليون دولار، مقابل ٢٧٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و١٧٨ مليون دولار في تشرين الثاني ٢٠٢٤. ووصلت قيمة الصادرات السلعية إلى ٣٢١١ مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٢٨,٧% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وتوزعت الصادرات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المعادن

الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصتها ٣٣,١% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٠%)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٢,٤%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (١٠,٣%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (٩,٢%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ١٩,٤% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٦,٣%)، ثم كل من مصر وسوريا (٤,٧%)، ثم العراق (٤,٣%).

جدول رقم 4

الصادرات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2025-2022

نسبة التغير 2025-2024، %	2025	2024	2023	2022	
28,7+	3211	2495	2755	3220	الصادرات السلعية (مليون دولار)
22,6+	1721	1404	1546	1648	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في تشرين الثاني ٢٠٢٥، بلغ عجز الميزان التجاري ١٥٠٨ ملايين دولار مقابل عجز قدره ٢٣٩٠ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١١٢٨ مليون دولار في تشرين الثاني ٢٠٢٤. وازداد عجز الميزان التجاري إلى ١٦١٦٦ مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل عجز قدره ١٣٢٢١ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

- في كانون الأول ٢٠٢٥، ارتفعت **الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٢٢٣٢ مليون دولار، نتيجة ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بحوالي ٢٠١٦ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بحوالي ٢١٦ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ١٥٠٠ مليون دولار في تشرين الثاني ٢٠٢٥.

وفي العام ٢٠٢٥، ازداد صافي الموجودات الخارجية بما فيها الذهب بقيمة ١٩٥٦١ مليون دولار نتج من ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+١٨٠٢٦٦ مليون دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (+١٥٣٥٠ مليون دولار).

أما **الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب** فقد ارتفعت بحوالي ٢٦٠ مليون دولار في شهر كانون الأول ٢٠٢٥، وبحوالي ٣٢٨٩ مليون دولار في العام ٢٠٢٥ مقابل ارتفاعها بحوالي ١٥٠٣ ملايين دولار في العام ٢٠٢٤.

قطاع البناء

- في كانون الأول ٢٠٢٥، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال حوالي ٦٣٠ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٦٧١ ألف م^٢ في الشهر الذي سبق و٤٨٨ ألف م^٢ في كانون الأول ٢٠٢٤. وازدادت هذه المساحات بنسبة ٢٩,٣% في العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

جدول رقم 5

مساحات البناء المرخص بها في السنوات 2022-2025

2025	2024	2023	2022
7868	6086	5338	9575

مساحات البناء الإجمالية (ألف م²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٩٤٩ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٣٣٧٧٩١ شخصاً وعدد المغادرين ٢٥٦٧٢٧ شخصاً وعدد الركاب العابرين ١٨٧ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٥١١٩ طناً مقابل ١٧٩١ طناً للبضائع المشحونة. وفي العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع العام ٢٠٢٤، ازدادت كل من حركة القادمين بنسبة ٣٠,٠٪، وحركة المغادرين بنسبة ١٩,٦٪، وعدد الرحلات بنسبة ١٩,٠٪، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١٤,٨٪.

في كانون الأول ٢٠٢٥، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٣٢١٣,٥ مليار ليرة مقابل ٢٨٥٣,٠ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و ٢١٩٨,٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٤، لترتفع بذلك بنسبة ١١٩,٣٪ في العام ٢٠٢٥ مقارنة مع العام ٢٠٢٤. على صعيد كميات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ٢٣٩ ألف طن في تشرين الثاني ٢٠٢٥ مقابل ٣٢١ ألف طن في الشهر الذي سبقه و ١٣٨ ألف طن في تشرين الثاني ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجّلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٣٤,٧٪ في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 6

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في العائنين 2024-2025

التغير، %	2025	2024	
19,0+	55561	46680	حركة الطائرات (عدد)
	44,1	46,6	منها: حصة الميديل ايست، %
30,0+	3591674	2762698	حركة القادمين (عدد)
	42,9	44,3	منها: حصة الميديل ايست، %
19,6+	3417016	2858202	حركة المغادرين (عدد)
	44,3	47,0	منها: حصة الميديل ايست، %
46,0-	1890	3502	حركة العابرين (عدد)
14,8+	71209	62048	حركة شحن البضائع (طن)
	24,8	33,0	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

أطنان والمشحونة ٦٢٧٢٨ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٧٤٩٥ مستوعباً. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازداد كل من عدد

في تشرين الثاني ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٠٨ باوخر، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٧٢١٠٣

بيروت ١٨٧٢١٠١٢ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٧٤,٨ مليون دولار مقابل تداول ٩٠٩٨٨٥ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ١٦,٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٦٣٦٦٧٨ سهماً متداولاً بقيمة ٧١,١ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٤). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ٢٠١٥٠ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ مقابل ١٩٢٥١ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (٢٦٩٥١ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤). وفي كانون الأول ٢٠٢٥، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٧٥,٨% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصري بنسبة ٢٤,٢%، فيما كانت حصة القطاع الصناعي معدومة. وعند مقارنة حركة البورصة في العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ١٢,٦ مليون سهم إلى ٣٨,٥ مليوناً.
- انخفاض قيمة التداول من ٥٣٥,٨ مليون دولار إلى ٣٦٧,٦ مليوناً.

المستوعبات المفرغة بنسبة ٢٥,٦% وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٢١,٩%، في حين تراجع كل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٤,٨% وحجم البضائع المشحونة بنسبة ١,٩%.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الأول ٢٠٢٥، بقي مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي شبه مستقر، إذ لم يرتفع إلا بنسبة ٠,١% قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة ١٢,٣% قياساً على كانون الأول ٢٠٢٤، حيث سجلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الأثاث والتجهيزات المنزلية والاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كل من بند التعليم والاستجمام والتسليّة والثقافة بالإضافة إلى سلع وخدمات متفرقة. وارتفع متوسط معدل التضخم بنسبة ١٤,٨٠% في العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٤.

بورصة بيروت

في كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق

الملحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2025

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
19.4	622	سويسرا	11.5	2221	الصين
16.4	525	الإمارات العربية المتحدة	9.6	1860	سويسرا
4.7	152	مصر	8.4	1632	الإمارات العربية المتحدة
4.7	150	سورية	7.1	1378	اليونان
4.3	138	العراق	6.3	1222	مصر
4.1	133	الولايات المتحدة الأمريكية	5.7	1105	تركيا
3.6	116	تركيا	5.6	1080	إيطاليا
2.5	81	الأردن	5.4	1037	المملكة العربية السعودية
2.1	66	اليونان	3.8	736	الولايات المتحدة الأمريكية
2.0	64	قطر	3.2	624	ألمانيا
1.8	59	ساحل العاج	2.3	452	فرنسا
1.7	55	إيطاليا	2.2	434	البرازيل
1.7	54	قبرص	1.9	366	الهند
1.4	46	كونغو	1.7	334	الاتحاد الروسي
1.4	45	الكويت	1.6	306	المملكة المتحدة
1.2	40	هولندا	1.5	288	إسبانيا
26.9	865	دول أخرى	22.2	4302	دول أخرى
100.0	3211	مجموع الصادرات السلعية	100.0	19377	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

2025			2024			2023	2022	2021	2020	الشهر/العام
المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان* لبنان	المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان* لبنان					
2208.3	283.4	1925.0	(111.0)	197.5	(308.5)	(461.5)	(353.0)	(410.6)	(157.9)	كانون الثاني
919.1	166.0	753.1	89.6	(71.8)	161.3	2099.7	(601.8)	(340.6)	(347.4)	شباط
2240.9	90.9	2150.0	1629.9	24.5	1605.4	(463.5)	(518.5)	(95.9)	(556.8)	آذار
2474.2	266.3	2207.8	1160.7	64.0	1096.7	62.3	(229.4)	(546.0)	(240.6)	نيسان
300.8	83.0	217.8	471.0	9.2	461.7	(5.6)	(402.3)	(180.7)	(887.7)	أيار
352.2	250.1	102.1	(536.0)	(465.6)	(70.4)	(88.2)	(474.1)	(238.3)	(295.8)	حزيران
424.8	85.4	339.4	1131.5	(31.1)	1162.6	(217.2)	(207.7)	38.7	(3046.4)	تموز
1149.5	(55.8)	1205.4	1271.1	54.4	1216.7	145.1	(314.3)	(592.8)	(1968.0)	آب
3824.8	43.8	3781.0	1358.2	25.5	1332.7	470.2	48.5	784.6	(2107.7)	أيلول
1934.3	41.6	1892.7	1748.8	1023.7	725.1	(81.2)	192.8	(154.4)	(380.0)	تشرين الأول
1500.1	64.7	1435.5	(984.4)	182.6	(1167.0)	185.6	(354.4)	159.9	(214.4)	تشرين الثاني
2231.8	215.9	2015.9	(789.5)	(287.0)	(502.5)	591.3	17.1	(384.4)	(348.1)	كانون الأول
19560.9	1535.2	18025.7	6439.9	725.9	5714.0	2237.0	(3197.1)	(1960.5)	(10550.8)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.
** تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.
ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م²)

كانون الأول 2024 - كانون الأول 2025

المحافظات	ك 24	النسبة (%)	ك 25	النسبة (%)
بيروت	6037	1.24	20029	3.18
جبل لبنان	187834	38.45	226337	35.93
البقاع	52569	10.76	49980	7.93
الشمال (1)	4594	0.94	2794	0.44
الشمال (2)	187415	38.37	184854	29.34
الجنوب	42492	8.70	99683	15.82
النيضية	7523	1.54	46326	7.35
المجموع	488464	100.00	630003	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
كانون الأول 2024 - كانون الأول 2025

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع			
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	المجموع
كانون الأول 24	1559	1552	3111	234644	145216	379860	50	379910	2858	1380	4238
كانون الأول 25	2475	2474	4949	337791	256727	594518	187	594705	5119	1791	6910
التغير %	58.8	59.4	59.1	44.0	76.8	56.5	274.0	56.5	79.1	29.8	63.0

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
تشرين الثاني 2024 - تشرين الثاني 2025

التغير %	تشرين الثاني 2025	تشرين الثاني 2024	
8.0	108	100	عدد البواخر
54.4	472103	305782	البضائع المفرغة (طن)
-6.7	62728	67209	البضائع المشحونة (طن)
42.1	17495	12309	المستوعبات المفرغة
59.7	6152	3853	عدد السيارات المستوردة

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

تسديد الفوائد وأقساط ديون خارجية، يكون قد تحقّق فائض أولي فعلي بقيمة ٣٨٣٢٧ مليار ليرة (حوالي ٤٢٨ مليون دولار) في العام ٢٠٢٤. يُذكر أن وزارة المالية توقّفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزّعها. وكانت دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، نشرت أرقاماً مقتضبة عن العام ٢٠٢٣ بيّنت أن المدفوعات الإجمالية بلغت ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

ثانياً - التطوّرات في المالية العامة والدين العام
نشرت وزارة المالية أرقام المالية العامة الفعلية للعام ٢٠٢٤، والتي بيّنت أن المقبوضات الفعلية بلغت ٣٤٨٢٣٣ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣,٨٩ مليارات دولار)، توزّعت على الإيرادات الضريبية بنسبة ٧٣٪ مقابل ١٥٪ للإيرادات غير الضريبية و١٢٪ لمقبوضات الخزينة. وبلغت المدفوعات الإجمالية الفعلية حوالي ٣٤٥٠٠٠ مليار ليرة (أو ما يعادل ٣,٨٥ مليار دولار) في العام ٢٠٢٤. وعليه، تكون الخزينة حقّقت فائضاً إجمالياً بقيمة ٣٢٣٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٤. وفي حال عدم احتساب

المالية العامة (المبالغ بهليارات الليرات اللبنانية)

2024	2023	2022	
348,233	236,537	34,758	المقبوضات الإجمالية
345,000	204,000	49,241	المدفوعات الإجمالية
3,233	32,537	-14,483	الرصيد العام
89,500	85,500	1,508	سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أميركي

المصدر: وزارة المالية

مليار ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٤٩٨٧٧ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٦٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤. يُعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى استحقاق سندات من فئة ٥ سنوات بقيمة ١٦٢٤ مليار ليرة. وعليه تكون هذه المحفظة قد انخفضت بمقدار ١٩٣١٨ مليار ليرة في العام ٢٠٢٥ بعد انخفاضها بقيمة ٢٢٦٢٤ مليار ليرة في العام ٢٠٢٤. ويعود الانخفاض المتواصل إلى التوقّف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية، مقابل استحقاقات سندات من الفئات المختلفة.

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدّثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلّقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في كانون الأول ٢٠٢٥، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٤٧٨٤٧

جدول رقم 7 توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	
100,00	2,11	4,58	46,22	21,89	13,15	7,32	4,73	ك 1 2024
100,00	2,84	0	56,38	21,19	12,71	6,62	0,25	ت 2 2025
100,00	2,96	0	58,32	21,96	9,86	6,90	0	ك 1 2025

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات حوالي ٥٨,٣% من مجموع المحفظة، تلتها ٥ سنوات (حوالي ٩,٩%). والسندات من فئة

الملحق الإحصائي التطورات في الدين العام

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين (نهاية الفترة - مليار ليرة)

البيان	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة (مليار ليرة)

البيان	ك21-1	النسبة (%)	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)	93247	100.0	91278	100.0	91169	100.0	91795	100.0
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون (سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (مليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

المصدر : مصرف لبنان

للقطاع الخاص بالليرة إلى ١٠٤٢٢ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ مقارنةً مع ١٠٧٩٠ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقابل ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. وتُذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.



ازدادت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، قليلاً إلى ٦٤٧١١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ بالمقارنة مع ٦٤٢١٠ مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

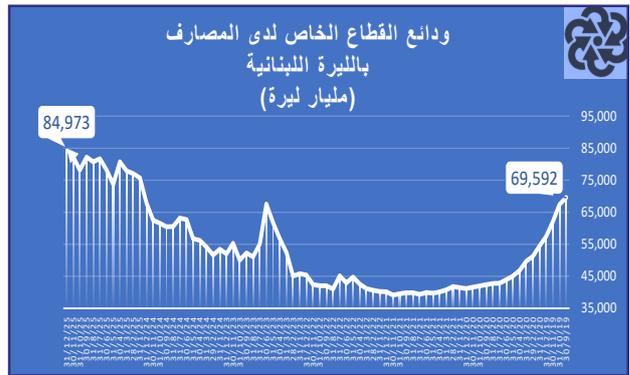
كما ازدادت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٥٠٠٣٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ مقارنةً مع ١٤٦٩٣٣ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقابل ١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.



ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية

• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٨٤٩٧٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مقابل ٨٢٦٦٧ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥ و ٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. في حين تراجعت قليلاً التسليفات الممنوحة من المصارف



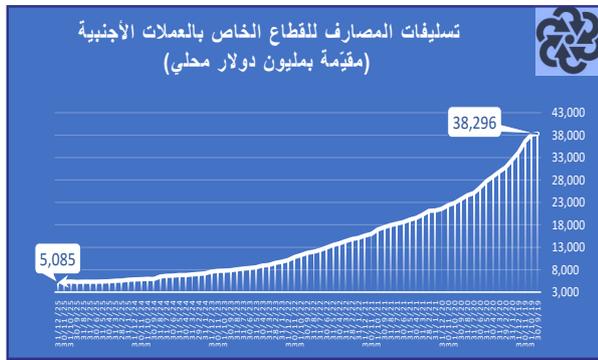
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد تراجعت إلى ١٢,٣٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مقابل ١٣,١٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• وتابعت محافظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة تراجعها لتصل إلى ٧٣٥٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مقابل ٧٥٨١ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥ و ٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

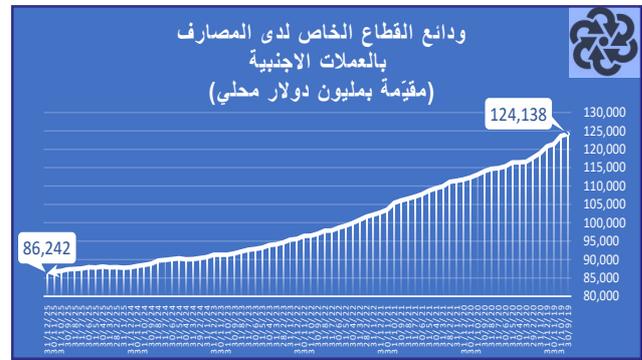
• الكتلة النقدية بالليرة



من جهتها، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية إلى حوالي ٥,٠٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مقابل ٥,٣٠ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، وتوزعت بين حوالي ٤,١٦ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩٢ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم (٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).



• الودائع والتسليفات بالعملة الأجنبية
تراجعت وداائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٦,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مقابل ٨٦,٧ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥ و ٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مع العلم أنّها تتضمّن ودائع ال-Fresh.



دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. ارتفعت وداائع المصارف لدى المصارف المراسلة إلى ٥,٤ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مقابل ٥,٠ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، في حين تراجعت قليلاً التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة إلى ٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ مقابل ٢,٣ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٥,٩% في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مقابل ٦,١% في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥. بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤنات، حوالي ٢,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مقابل ٢,١ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥ و ٢,٢ مليار



كانون الأول ٢٠٢٥، مقابل ٧٧,٩ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• تراجعت ودائع المصارف التجارية بالليرة وبالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) إلى ٧٧,٤ مليار دولار في نهاية



الشهر الذي سبقه، مقابل ٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• بقيت حسابات رأس المال مستقرة على حوالي ٤,٧ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ كما في نهاية



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٤ فرعاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ و٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٢٥٩١ موظفاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).

• ازدادت القيم الثابتة المادية إلى حوالي ٢,٥ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مقابل ١,٨ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و١,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في كانون الأول ٢٠٢٥، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٣,٦٨٪ مقابل ٣,٢٥٪ في الشهر الذي سبق (٣,٥٨٪ في كانون الأول ٢٠٢٤)، فيما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ١٠,٩٠٪ في كانون الأول ٢٠٢٥ مقابل ١١,٤٢٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٥ (٥,٦١٪ في كانون الأول ٢٠٢٤).

في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، ارتفعت قليلاً الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٧٠٪ مقابل ٦,٦٨٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٥٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤)، وبلغ متوسط عمر المحفظة ٨٥٨ يوماً (٢,٣٦ سنة) في نهاية العام ٢٠٢٥ مقابل ٨٥٣ يوماً (٢,٣٤ سنة) في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥ (٩٣٢ يوماً أو ٢,٥٦ سنة في نهاية العام ٢٠٢٤).

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٩٥٪ بالحدّ الأقصى في كانون الأول ٢٠٢٥، وبلغ المعدل الشهري المثقل ٥١,٤٥٪ مقابل ١٢,٧٣٪ في الشهر الذي سبق و ٤٦,٩٠٪ في كانون الأول ٢٠٢٤.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ

جدول رقم 9

تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

ك 1	ت 2	ك 1	
2025	2025	2024	
3,68	3,25	3,58	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
10,90	11,42	5,61	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
51,45	12,73	46,90	المعدل المنقل للقروض بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان

التسليفات بالدولار إلى ٣,٦٨٪ في كانون الأول ٢٠٢٥ مقابل ٥,٣٢٪ في الشهر الذي سبق (٣,٧٠٪ في كانون الأول ٢٠٢٤). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار
في كانون الأول ٢٠٢٥، انخفض قليلاً متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,٠٩٪ مقابل ٠,١٢٪ في الشهر الذي سبق (٠,٠٣٪ في كانون الأول ٢٠٢٤)، كما انخفض متوسط الفائدة على

جدول رقم 10 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

ك 1 2025	ت 2 2025	ك 1 2024	
0,09	0,12	0,03	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
3,68	5,32	3,70	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر: مصرف لبنان

في نهاية الشهر الذي سبق و٣٤,٤ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية
في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية ٥٢,٤ مليار دولار مقابل ٥٠,٤ مليار دولار

جدول رقم 11 موجودات مصرف لبنان الخارجية القيمة بهلايين الدولارات، نهاية الفترة

ك 1 2025	ت 2 2025	ك 1 2024	ك 2 2024	
40375	38403	24102	18792	الذهب
7739	9343	10089	9350	العملة الأجنبية
4280	2631	168	174	الأوراق المالية الأجنبية
52394	50377	34359	28316	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته الخارجية كما أوردتها محفظته من سندات اليوروبندز المُصدرة من قبل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها، والعملة الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة





الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية
الميزانية المجهّزة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

ك 25	ت 25	ك 24	ت 24	البيان
				الموجودات
6934779	6975562	7129571	7184780	الموفورات
6298	6895	7180	5793	- أوراق نقدية
6928481	6968667	7122391	7178987	- ودائع لدى مصرف لبنان
382664	402238	454119	455897	ديون على القطاع الخاص المقيم
10280	10649	11433	11786	- بالليرات اللبنانية
372383	391589	442686	444110	- بالعملات الأجنبية
217270	200095	208357	220268	ديون على القطاع العام
7357	7581	8778	9130	منها: سندات بالليرة
208690	191501	197756	209243	سندات بالعملات
1224	1013	1823	1895	ديون مختلفة
992180	980869	848956	848635	موجودات خارجية
82860	82706	77989	80636	- قروض على غير المقيمين
482636	451677	420027	389603	- قروض على مصارف غير مقيمة
249073	241521	222810	229504	- موجودات خارجية أخرى
51071	71105	56073	76226	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
126539	133859	72057	72666	محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
353195	294878	222551	207763	القيم الثابتة
261458	243054	352724	284509	محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية
14723	16641	15326	18409	موجودات غير مصنفة
9156269	9113336	9231604	9220260	المجموع
				المطلوبات
5887262	5926332	6062160	6086708	ودائع القطاع الخاص المقيم
81725	79461	65177	59804	- ودائع بالليرة
5805537	5846870	5996983	6026904	- ودائع بالعملات الأجنبية
68188	69652	51576	56809	ودائع القطاع العام
1916333	1919962	1871676	1872344	ودائع القطاع الخاص غير المقيم
3248	3205	2718	2744	- بالليرات اللبنانية
1913085	1916757	1868959	1869600	- بالعملات الأجنبية
199352	204854	224295	225300	التزامات تجاه المصارف غير المقيمة
31775	29418	46234	46456	سندات دين
422629	423046	428536	409000	أموال الخاصة
384543	378552	394917	376690	- أموال خاصة أساسية
38087	44494	33619	32310	- أموال خاصة مساندة
630731	540073	547127	523644	مطلوبات غير مصنفة
9156269	9113336	9231604	9220260	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.



وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت 24	ك 24	ت 25	ك 25
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	3104324	3060111	4273274	4306173
- ذهب	2199979	2157141	3437071	3613517
(مقيم بملايين د.أ.)	(24581)	(24102)	(38403)	(40374)
- عملات أجنبية*	904345	902970	836203	692656
(مقيمة بملايين د.أ.)	(10104)	(10089)	(9343)	(7739)
ديون على القطاع الخاص	261	264	348	324
سلفات للمصارف التجارية	37909	38575	38890	38749
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1065	1065	956	959
سلفات للقطاع العام	1486914	1486943	1486914	1486943
فروقات القطع	3006244	3020901	1648205	1435989
محفظلة الأوراق المالية	562092	560023	772230	959226
القيم الثابتة	588	540	579	717
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة	175118	136633	192265	170558
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية				
موجودات غير مصنفة	23361	13674	32176	6901
المجموع	8397875	8318729	8445837	8406538
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	49816	65564	71660	71525
ودائع المصارف التجارية	7446415	7415818	7258838	7210517
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	74969	65533	69683	67725
ودائع القطاع الخاص	4473	4787	4492	4270
التزامات تجاه القطاع العام	535710	533827	761870	772183
التزامات خارجية	163590	164400	165097	165210
(مقيمة بملايين د.أ.)	(1828)	(1837)	(1845)	(1846)
الأموال الخاصة	64347	62219	62420	103484
مطلوبات غير مصنفة	58555	6580	51776	11624
المجموع	8397875	8318729	8445837	8406538

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملة الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً الى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.



تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

ك 25 1	ت 25 2	ك 24 1	ت 24 2	البيان
111444	111019	102718	86646	الكتلة النقدية M1
64711	64210	58077	43685	- النقد في التداول
46733	46809	44641	42961	- ودائع تحت الطلب بالليرة
5881585	5920824	6062923	6091017	الكتلة شبه النقدية
38586	35914	28268	22664	- ودائع أخرى بالليرة
5842999	5884911	6034655	6068353	- ودائع بالعملة الأجنبية
29658	29418	32809	33031	سندات دين
				النقد وشبه النقد
150030	146933	130986	109310	- بالليرات اللبنانية M2
6022687	6061261	6198450	6210694	- بالليرات والعملة M3
6027397	6066061	6208708	6221511	- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور
				عناصر التغطية :
3375655	3174881	1626243	1696663	ديون صافية على الخارج
3613517	3437071	2157141	2199979	- الموجودات بالذهب
(237862)	(262190)	(530898)	(503316)	- الموجودات بالعملة الأجنبية
2753962	2959500	4594527	4584199	وضعية القطاع العام المدينة
1317972	1311295	1573625	1577954	- ديون صافية على القطاع العام
1435989	1648205	3020901	3006244	- فروقات القطع
513022	491174	542272	545732	ديون على القطاع الخاص
11035	11446	13834	12879	- بالليرات اللبنانية
501987	479727	528438	532853	- بالعملة الأجنبية
(619951)	(564294)	(564592)	(615899)	مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)
6022687	6061261	6198450	6210694	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحرزة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
كانون الأول 2025

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	110959.58	113824.24	112410.02	113535.46
الجنيه الاسترليني	118981.30	121030.85	119904.56	121021.90
الين الياباني	568.72	578.91	574.26	574.27
الدولار الكندي	64052.10	65452.68	64889.06	65400.07
الدولار الاسترالي	58962.60	60081.35	59515.62	60054.50
اليورو	104133.25	105618.95	104883.64	105386.25

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	تشرين الثاني 25				كانون الاول 25			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.30	1.32	1.31	1.32	1.32	1.35	1.34	1.35
الين الياباني	153.48	157.44	155.20	156.24	154.60	157.37	155.85	155.85
الفرنك السويسري	0.79	0.81	0.80	0.81	0.79	0.81	0.80	0.79
اليورو	1.15	1.16	1.16	1.16	1.16	1.18	1.17	1.18
أونصة الذهب	3938.86	4239.29	4088.23	4239.29	4191.83	4532.30	4306.26	4313.40

المصدر : Bloomberg.com



الذهب إذا ذهب....

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

وتفاقم احتمالات استقلاليته ومخاطر التضخم المتراكمة، بالإضافة إلى الديون المتزايدة وعدم اليقين الذي يلف السياسات التجارية والمالية. فإدارة ترامب ضغطت على بنك الاحتياط الفدرالي لدفعه باتجاه تخفيضات ملحوظة في معدلات الفائدة بغية تنشيط العجلة الاقتصادية، مقابل معارضة الأخير وتراجع القيمة الشرائية للدولار. إن ضعف الدولار يعزّز الصادرات الأميركية بسبب تخفيض أسعارها في الأسواق الخارجية، ويُسهم التضخم في تآكل قيمة الدين العام، ومن شأن معدلات الفائدة المنخفضة أن تُسهم في تقليص خدمة الدين.

كما ساهمت عوامل أخرى في الارتفاع القياسي في أسعار الذهب كشراء المصارف المركزية المعدن الأصفر بكميات كبيرة كجزء من استراتيجيتها طويلة الأمد لحماية عملتها واقتصادها من التقلبات كالبنك المركزي الصيني الذي لم يتوقّف عن عملية الشراء لعدّة أشهر متتالية، وكذلك روسيا، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الطلب على الذهب دافعاً الأسعار صعوداً. والذهب من الأصول الآمنة التي تتمتع بثقة أعلى من النقد والدولار، ما يدفع المستثمرين نحو تنويع محافظهم بين الذهب والعقارات والمحافظ الرقمية. على الصعيد العالمي، يبرز الاتجاه نحو زيادة المصارف المركزية لاحتياطياتها من الذهب كتحوط ضد تصاعد عدم الاستقرار الجيوسياسي، وهو اتجاه بدأ منذ عدّة سنوات واستمرّ في العاميّين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦.

«الذهب يكسر أرقاماً قياسية» جملة تكرّرت في الفصل الأخير من العام ٢٠٢٥. تجاوز سعر الذهب في العام ٢٠٢٥ كلّ التوقّعات ودخل مرحلة الصعود، خصوصاً بدءاً من أيلول، مدعوماً بعوامل اقتصادية وجيوسياسية معقّدة جرّاء تراكمات، كان أبرزها الاغلاق الحكومي في الولايات المتحدة، والخلاف بين الرئيس ترامب والاحتياطي الفيدرالي، والتبدلات في أسعار الفائدة وغيرها. ومع ارتفاع التضخم، والدين العام والتوترات الحاصلة في بعض الدول، وتراجع الثقة بالدولار، يتّجه العديد من المصارف المركزية والمستثمرين لشراء الذهب.

فالذهب يُعتبر الملاذ الآمن في أوقات التوترات، لاسيّما الاقتصادية منها، كونه لا يتبع الاضطرابات المالية والنقدية والحروب ولا يتعلّق بأي سياسة مالية في البلد، بل له استقلالية منفردة كمعدن محدود العرض بطلب متزايد. نتحدّث هنا عن الطلب في القطاعات الإنتاجية كصناعة المجوهرات وغيرها، إلى جانب الطلب الاستثماري من قبيل المصارف المركزية لدعم احتياطياتها من الذهب. وجاءت تقديرات جي بي مورغان أنّ سعر أونصة الذهب سيصل إلى ٣٦٧٥ دولار أميركي في الفصل الأخير من العام ٢٠٢٥ وتقديرات غولدمان ساكس إلى ٣٧٠٠ دولار وصولاً إلى ٥٠٠٠ في حال اشتدّت التوترات السياسية والنقدية في الولايات المتحدة لناحية دور الاحتياطي الفدرالي

نهاية	نهاية	نهاية	التغيّر (بالطن)	التغيّر (بالطن)
٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣/٢٠٢٤	٢٠٢٢/٢٠٢٣
٢٠١٠,٥١	٢٢٣٥,٣٩	٢٢٧٩,٥٦	٤٤,٢+	٢٢٤,٩+
٧٨٧,٣٦	٨٠٣,٥٨	٨٧٦,١٨	٧٢,٦+	١٦,٢+
٥٤١,٧٧	٥٤٠,١٩	٦١٧,٦	٧٧,٤+	١,٦-
٢٢٨,٦٧	٣٥٨,٦٩	٤٤٨,٢٣	٨٩,٥٤+	١٣٠,٠+

المصدر: مجلس الذهب العالمي (٢٠٢٢-٢٠٢٤)

برنامج إصلاح اقتصادي شامل. ومؤخراً، باع مصرف روسيا المركزي نحو ٣٠٠ ألف أونصة من الذهب من احتياطاته مستفيداً من وصول الأسعار إلى مستويات قياسية ومحققاً ما بين ١,٤ و ١,٧ مليار دولار لعدة أهداف أبرزها تغطية عجز الموازنة ودعم سيولة صندوق الثروة الوطني والحفاظ على التدفقات النقدية اللازمة لكل من الانفاق العسكري المرتبط في الحرب في أوكرانيا، ذلك تعويضاً لتراجع عائدات النفط والغاز واتساع العجز.

تصدّر احتياطي الذهب في لبنان المشهد في الآونة الأخيرة مع طرح مشروع تسييل جزء من هذا المعدن الأصفر، في ظل تسجيله ارتفاعاً ملحوظاً في قيمته تزامناً مع الارتفاع العالمي لأسعار الذهب، بهدف حماية أرباحه وتسديد جزء من أموال المودعين والمساهمة في معالجة الفجوة المالية. في المقابل، برز اعتراض شديد نتيجة فقدان الثقة بالدولة والمؤسسات الحكومية، والافتناع بأن السيولة المطلوبة ومساهمة الدولة يمكن تأمينها بطرق أخرى بدءاً بالحد من الفساد. في ما يلي قيمة احتياطي الذهب لدى مصرف لبنان في فترة ك ١٩٠٢٠ - ٢٠٢٦ ك وارتفاعها لا سيما في العام ٢٠٢٥ مع تجاوز سعر الذهب كل التوقعات والأرقام.

وخلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥، كان المصرف المركزي في بولندا في المركز الأول بزيادة احتياطاته من الذهب بحيث اشترى حوالي ٩٥ طناً، مقابل المصرف المركزي في كازاخستان (+٤٩٠ طن)، وفي البرازيل (+٤٢,٨ طن) وفي تركيا (+٣٣,٧ طن) والصين (+٢٥,٨ طن) وغيرها من المصارف التي زادت حجم مخزونها وفق استراتيجياتها.

ولكن، خلافاً لذلك، باعت بعض المصارف المركزية أجزاء من احتياطي الذهب لديها على مرّ الزمن، غالباً كاستراتيجية لتنويع الأصول، أو لتخفيف أزمات اقتصادية، أو للتخلص من أصول ذات عوائد منخفضة. فشهدت عدة دول تجارب بيع جزء من احتياطاتها من الذهب: فقد باع بنك إنجلترا بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ نحو نصف احتياطي بريطانيا بدافع تنويع الأصول، لكن ارتفاع الأسعار لاحقاً جعل القرار محط انتقاد بسبب سوء التوقيت. كما لجأ البنك المركزي الفنزويلي إلى بيع الذهب تحت ضغط الأزمة دون إصلاحات كافية، فلم يمنع ذلك استمرار الانهيار. أما بنك الاحتياطي الهندي عام ١٩٩١ فباع/رهن جزءاً من الذهب لتجاوز أزمة حادة، ونجح لأن الخطوة كانت جزءاً من

نهاية الفترة	قيمة احتياطي الذهب لدى مصرف لبنان (مليون دولار)	سعر أونصة الذهب (دولار)
كانون الأول ٢٠١٩	١٣٩٣٩	١٥١٧,٨٤
كانون الأول ٢٠٢٠	١٧٣٢٤	١٩٠٠,٦٦
كانون الأول ٢٠٢١	١٦٥٩٦	١٨٢٩,٤٥
كانون الأول ٢٠٢٢	١٦٦٥١	١٨٢٣,٥٥
كانون الأول ٢٠٢٣	١٩١٦٥	٢٠٦٣,٢٥
كانون الأول ٢٠٢٤	٢٤١٠٢	٢٦٢٣,٤٩
كانون الأول ٢٠٢٥	٤٠٣٧٤	٤٣١٣,٤٠
كانون الثاني ٢٠٢٦	٤٥٨٦٤	٤٨٤٧,٥٠

المصادر: مصرف لبنان، or.fr

متتالية وارتفعت قيمة احتياطي الذهب حوالي ١٦ مليار دولار، ذلك مع وصول سعر الأونصة إلى عتبة ٤٣٠٠ دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. وقد أكمل ارتفاعه إلى حوالي ٤٦ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، مع

وفقاً للجدول أعلاه، ارتفعت قيمة احتياطي الذهب لدى مصرف لبنان بحوالي ١٩٠٪ في الفترة الممتدة بين نهاية العام ٢٠١٩ ونهاية العام ٢٠٢٥ وصولاً إلى ما يناهز ٤٠ مليار دولار. ففي العام ٢٠٢٥، سُجّلت أرقام قياسية

(كما في نهاية آذار ٢٠٢٥) وفي المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطات الدول بحسب اللائحة الصادرة عن «مجلس الذهب العالمي» في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦.

وصول سعر الأونصة إلى ما يناهز ٤٨٥٠ دولار. تجدر الإشارة إلى أنّ احتياطات الذهب الموجودة في لبنان تبلغ ٩,٢٢ مليون أونصة (٢٨٦,٨ طناً)، يتمّ تخزين ثلثها في مصرف لبنان والثلث المتبقي في الولايات المتحدة، ما يجعل لبنان في المرتبة ٢١ عالمياً

حيازات الذهب الرسمية العالمية

البلد	مخزون الذهب (بالطنان)	كما في
١ الولايات المتحدة	٨١٣٣,٥	تشرين الأول ٢٠٢٥
٢ ألمانيا	٣٣٥٠,٣	تشرين الأول ٢٠٢٥
٣ صندوق النقد الدولي	٢٨١٤,٠	تشرين الثاني ٢٠٢٥
٤ إيطاليا	٢٤٥١,٩	تشرين الثاني ٢٠٢٥
٥ فرنسا	٢٤٣٧,٠	تشرين الأول ٢٠٢٥
٦ روسيا	٢٣٢٦,٥	تشرين الثاني ٢٠٢٥
٧ الصين	٢٣٠٥,٤	تشرين الثاني ٢٠٢٥
٨ سويسرا	١٠٣٩,٩	تشرين الأول ٢٠٢٥
٩ الهند	٨٨٠,٢	تشرين الثاني ٢٠٢٥
١٠ اليابان	٨٤٦,٠	تشرين الثاني ٢٠٢٥
١١ تركيا	٦٤٤,٣	تشرين الأول ٢٠٢٥
١٢ هولندا	٦١٢,٥	تشرين الأول ٢٠٢٥
١٣ بولندا	٥٤٣,٣	تشرين الثاني ٢٠٢٥
١٤ البنك المركزي الأوروبي	٥٠٦,٥	أيلول ٢٠٢٥
١٥ تايوان	٤٢٣,٩	أيلول ٢٠٢٥
١٦ البرتغال	٣٨٢,٧	تشرين الأول ٢٠٢٥
١٧ اوزباكستان	٣٨٠,٤	تشرين الثاني ٢٠٢٥
١٨ كازاخستان	٣٣٣,٠	تشرين الثاني ٢٠٢٥
١٩ المملكة العربية السعودية	٣٢٣,١	أيلول ٢٠٢٥
٢٠ المملكة المتحدة	٣١٠,٣	تشرين الثاني ٢٠٢٥
٢١ لبنان	٢٨٦,٨	آذار ٢٠٢٥

المصدر: مجلس الذهب العالمي (كانون الثاني - ٢٠٢٦)

الذهب Digitization في لبنان، على أن تتم العملية من خلال إيداع ثلث الذهب مادياً لدى شركة معينة ويتم تحويله إلى ذهب رقمي مقابل مردود مالي معين. وتتناول فكرة رقمنة الذهب في مصرف لبنان إنشاء نظام رموز رقمية مدعومة بالذهب (Gold Tokenization System) بهدف الاستثمار دون المسّ بالذهب الفعلي أو تعريضه للخطر. فالرموز الرقمية تمثل أجزاء محددة من الذهب يتم تداولها بين المستثمرين والمصارف ضمن سوق منظم. برز هذا الاقتراح ضمن عدّة اقتراحات أخرى هدفها تعزيز السيولة وتسديد جزء من التزامات المصرف المركزي تجاه المصارف والمودعين. لكنّ غالبية هذه المقترحات سواء كانت رهن أو استثمار أو بيع أو رقمنة الذهب، تحتاج إلى دراسة معمّقة من قبل أهل الاختصاص لتبيان المخاطر والمنافع وفهم شروط نجاحها أو فشلها. وأخيراً، يمكن الاستفادة من الدروس من خلال اعتبار الذهب أداة دعم ضمن خطة إصلاح شاملة وإعادة هيكلة واضحة تعيد الثقة والاستقرار.

فعلى لبنان التفكير ملياً للحفاظ على هذه النقطة القوية التي يملكها بقيمتها المعنوية والمادية لاستثمارها لتعزيز الثقة بالنظام المالي والنقدي. فالذهب (الملاذ الآمن) هو الغطاء الاستراتيجي للاستقرار الإقتصادي. ونضيف أنّ القانون رقم ١٩٨٦/٤٢ يمنع في لبنان منعاً باتاً بيع الذهب لدى مصرف لبنان أو التصرف به إلا بموجب نص تشريعي (قانون) صادر عن مجلس النواب، مما يحمي احتياطي الذهب الوطني ويجعله غير قابل للتصرف إلا بقرار سيادي. باختصار، القانون ١٩٨٦/٤٢ هو حاجز قانوني لمنع التصرف بذهب الدولة اللبنانية إلا بقرار تشريعي واضح من البرلمان اللبناني، وهو قانون هام لحماية الأمن المالي والاقتصادي للبلاد. وبالحديث عن الرقمنة، فمن المهم ذكر أنّ الذهب دخل عالم الأصول الرقمية وبات يُتداول على البورصات وعبر منصات العملات المشفرة ضمن أنظمة رقمية مدعومة بالذهب. كما تمّ التداول والتسويق لفكرة جديدة تمّ ذكرها في بعض الصحف تقوم على رقمنة



زيارة صندوق النقد الدولي إلى لبنان

اختتمت بعثة صندوق النقد الدولي زيارة إلى بيروت بين ١٠ و١٣ شباط ٢٠٢٦ حيث أجرت مناقشات حول الإصلاحات الاقتصادية والمالية. ركزت المحادثات على:

- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عبر مشروع قانون الاستقرار المالي واسترداد الودائع، الذي أقره مجلس الوزراء كخطوة أولى لإعادة تأهيل القطاع المصرفي وتمكين المودعين من استعادة أموالهم تدريجياً.
- شددت البعثة على ضرورة تعديل المشروع ليتماشى مع المعايير الدولية.
- ضرورة أن تكون خطة إعادة الهيكلة متوافقة مع السيولة المتاحة، وألا تؤثر مساهمة الدولة سلباً على استدامة الدين العام.
- أهمية تعديل قانون معالجة أوضاع المصارف لتعزيز استقلالية وشفافية وفعالية عملية إعادة الهيكلة.

كما ناقشت البعثة إعداد إطار مالي متوسط المدى يهدف إلى:

- استعادة الاستقرار المالي واستدامة الدين العام.
- دعم إعادة هيكلة الدين السيادي.
- تمكين زيادة الإنفاق الاجتماعي والاستثماري.
- تعزيز قدرات المؤسسات العامة.

وأكدت البعثة ضرورة أن تترافق أي زيادات في رواتب ومعاشات القطاع العام مع جهود واضحة لزيادة الإيرادات، مشيرة إلى أن تحسين الجباية الضريبية وحده غير كافٍ، وأن هناك حاجة إلى إصلاحات في السياسة الضريبية، ومنها إقرار قانون حديث لضريبة الدخل. وفي الختام، جدد الصندوق التزامه بدعم لبنان في تصميم وتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي ومالي شامل.

إبقاء لبنان على اللائحة الرمادية

في ١٣ شباط ٢٠٢٦، أعلنت مجموعة العمل المالي (FATF)، وهي الهيئة الدولية المعنية بوضع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الإبقاء على لبنان ضمن قائمة

«الدول الخاضعة لمراقبة متزايدة» (اللائحة الرمادية)، وذلك انسجاماً مع قرارات سابقة صدرت في شباط وحزيران وتشرين الأول ٢٠٢٥. وكان لبنان قد أدرج على هذه اللائحة في تشرين الأول ٢٠٢٤، بعدما تعهد بمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية في نظامه لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، ضمن مهلة زمنية متفق عليها وبالتعاون مع FATF والهيئة الإقليمية MENAFATF.

وطلبت FATF من السلطات اللبنانية الاستمرار في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها، والتي تشمل عشرة محاور أساسية، أبرزها:

١. تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة في تقرير التقييم المتبادل (أيار ٢٠٢٣) واعتماد سياسات للتخفيف منها.
٢. تحسين آليات التعاون القضائي الدولي وتسريع تنفيذ طلبات المساعدة القانونية والاسترداد.
٣. تعزيز التزام المهن غير المالية المحددة (DNFBPs) وفرض عقوبات فعالة ورادعة عند المخالفات.
٤. تحديث معلومات المستفيد الحقيقي للشركات وتعزيز الضوابط والعقوبات ذات الصلة.
٥. زيادة الاستفادة من تقارير ووثائق وحدة الإبلاغ المالي.
٦. رفع عدد التحقيقات والملاحقات والأحكام القضائية في قضايا غسل الأموال بما يتناسب مع المخاطر.
٧. تحسين إجراءات استرداد الأصول وضبط الأموال والمعادن والأحجار الثمينة عبر الحدود.
٨. متابعة تحقيقات تمويل الإرهاب وتعزيز تبادل المعلومات مع الشركاء الدوليين.
٩. تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير، خصوصاً لدى المؤسسات غير المصرفية.
١٠. اعتماد رقابة قائمة على المخاطر على الجمعيات ذات المخاطر المرتفعة، دون عرقلة عمل الجمعيات المشروعة.

بالتوازي، أعلنت المفوضية الأوروبية في ١٠ حزيران ٢٠٢٥ إدراج لبنان على لائحة «الدول الثالثة عالية المخاطر» في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، معتبرة أن لديه أوجه قصور استراتيجية في نظامه الوطني. وبموجب

مؤشر BLOM PMI الثاني ٢٠٢٦

انخفض مؤشر مديري المشتريات اللبناني الصادر عن بنك لبنان والمهجر لشهر كانون الثاني ٢٠٢٦ إلى ٥٠,١ نقطة من ٥١,٢ نقطة في كانون الأول ٢٠٢٥، إلا أنه ظلّ ضمن مستوى النمو. ونتيجة لذلك، لم يتغير الإنتاج في كانون الثاني بسبب محدودية تدفق الطلبات الجديدة، إلى جانب استمرار التراجع الطفيف في طلبات العملاء الأجانب.

ومن المرجح أن يعكس هذا التباطؤ تصاعد المخاطر الجيوسياسية، بحيث تبقى الشركات التي شملها المسح متشائمة بشأن مناخ الأعمال خلال الاثني عشر شهراً القادمة بسبب المخاوف الأمنية المستمرة.

غرفة التجارة البريطانية اللبنانية

أطلق السفير البريطاني مؤخراً غرفة التجارة البريطانية اللبنانية (BLCC). وتعتبر هذه الخطوة مهمة في سبيل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين لبنان والمملكة المتحدة. من المقرر أن تعمل هذه الغرفة كمنظمة رسمية لا تبغي الربح، وستنضم إلى شبكة غرف التجارة البريطانية الدولية، التي تشمل أكثر من ٧٥ غرفة حول العالم. وتهدف الغرفة إلى أن تكون جسراً استراتيجياً بين مجتمعات الأعمال البريطانية واللبنانية، من خلال تسهيل الشراكات، وتوفير معلومات السوق، والدفاع عن مصالح الأعضاء ودعم التوسع التجاري عبر الحدود وتعزيز التجارة والاستثمار والتعاون والابتكار والنمو المستدام.

هذا التصنيف، يُطلب من الكيانات الخاضعة لقواعد مكافحة غسل الأموال في الاتحاد الأوروبي تطبيق تدابير عناية مشددة على التعاملات المرتبطة بلبنان. وأشارت المفوضية إلى أن لبنان لم يعالج بالكامل الأسباب التي أدت إلى إدراجه على اللائحة الرمادية لـ FATF، مع ترحيبها بالتقدم الذي أحرزه رغم الظروف الصعبة. وفي ٩ تموز ٢٠٢٥، صادق البرلمان الأوروبي على قرار إدراج لبنان، ودخل القرار حيّز التنفيذ في ٥ آب ٢٠٢٥.

S&P ترفع تصنيف لبنان للعملة المحلية

رفعت وكالة «ستاندرد أند بورز» تصنيف لبنان الائتماني للعملة المحلية إل CCC+ من CCC مع نظرة مستقبلية مستقرة بعد أن حافظت الحكومة حتى الآن على سداد ديونها بالليرة عند استحقاقاتها رغم الصدمات الاقتصادية المتتالية. فيما أبقى التصنيف الائتماني للبنان طويل الأجل بالعملة الأجنبية دون تغيير عند مستويات SD، على أن ترفعه عند إتمام الحكومة إعادة هيكلة ديونها التجارية. وسيعكس التصنيف المستقبلي الجدارة الائتمانية للبنان بعد إعادة الهيكلة، مع الأخذ في الاعتبار عبء الديون الناتج ووافق السياسة الاقتصادية. وتتوقع الوكالة أن تلتزم السلطات في لبنان بإعطاء الأولوية للإصلاحات التي تستهدف إعادة بناء الاقتصاد وتحسين الحوكمة. ورأت أنه منذ تشكيل الحكومة في أوائل العام ٢٠٢٥، أحرزت هذه الأخيرة تقدّم ملحوظ لجهة عدد من الإصلاحات المطلوبة للاستحصال على تمويل من قبل صندوق النقد الدولي.



٢٠٢١-٢٠٢٤. ووفقاً للتقرير، قام المصرف منذ الفصل الأخير من العام ٢٠٢٢ بتطبيق حلول كفاءة الطاقة في ٣١ فرعاً، بما في ذلك أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية والمحولات، لضمان استمرارية الطاقة للعمليات الحيوية. وفي العام ٢٠٢٤، سجلت عملية تدقيق شاملة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، أُجريت بالتعاون مع شركة V4 Advisors في ٨٤ منشأة، واستكمالاً لمبادراتها في مجال الطاقة، باشر برنامج إعادة التدوير التابع لبنك عودة، الذي أُطلق عام ٢٠٢١ بالشراكة مع arcenciel، ليدعم خلق فرص عمل للفئات المهمشة. إضافةً إلى ذلك، ساهم بنك عودة كجهة معنية رئيسية في ورش العمل الوطنية القطاعية حول رؤية المناخ لعام ٢٠٥٠ في إطار مشروع «التعلم بالممارسة» الممول من مبادرة المناخ الدولية (IKI) عام ٢٠٢٣، ويواصل تعزيز الوعي البيئي من خلال مبادرات التوعية والتبرع بالأثاث المستعمل للمنظمات غير الحكومية.

مذكرة تفاهم بين وزارة التكنولوجيا ولجنة الرقابة على المصارف

وقّعت وزارة الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي مذكرة تعاون مع لجنة الرقابة على المصارف بهدف تعزيز إدخال التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في العمل الرقابي والمؤسسي. وتهدف المذكرة إلى تطوير آليات الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية عبر اعتماد حلول رقمية متقدمة، وتحسين كفاءة جمع وتحليل البيانات، بما يساهم في رفع مستوى الشفافية وتعزيز الحوكمة الرشيدة في القطاع المالي.

تقرير ESG Environment Social Governance من بنك عودة

أصدر بنك عودة تقريراً عن الخطوات والإجراءات التي اتخذها على الصعيد البيئي والاجتماعي والحوكمة للفترة



فجوة الإنتاجية في عصر الذكاء الاصطناعي

للذكاء الاصطناعي منخفضاً، حيث يستخدمه 13% فقط من البالغين يومياً، ولا يمثل سوى 5,7% من إجمالي ساعات العمل في منتصف العام 2025 مقابل 4,1% في أواخر العام 2024. وتقتصر معظم حالات الاستخدام على المساعدة في الكتابة أو البرمجة الأساسية.

- **وبشأن تحسين المهام،** يثبت الذكاء الاصطناعي عند استخدامه فعالية عالية، إذ تُشير الدراسات إلى أنه يمكن أن يقلل وقت إنجاز المهام بنسبة 40% أو يُحسن الأداء المهني بنسبة تصل إلى حوالي 25%.

ورغم هذه النجاحات الفردية، يُقدّر التأثير الإجمالي على نمو الإنتاجية بنحو 0,25 إلى 0,5 نقطة مئوية فقط. وحتى هذا التقدير قد يكون متفائلاً، لأنه يفترض استغلال كل الوقت الذي تمّ توفيره بشكل مُنتج، كما ويتجاهل "النتائج الرديئة" (slop) التي تولدها الآلة وتتطلب مراجعة بشرية.

ثمة حاجة إلى إعادة التنظيم

يُظهر تاريخ التكنولوجيا أنّ الأدوات وحدها لا تخلق طفرات، بل أنّ السرّ هو في إعادة التنظيم. لم تتحوّل المصانع جذرياً إلا بعد إعادة تصميم مساحات العمل لتناسب استخدام الكهرباء، ولم تحدث طفرة التسعينيات إلا عندما أعاد تجار التجزئة صياغة الخدمات اللوجستية باستخدام الحاسوب.

حالياً، لا توجد إشارات تذكر على "إعادة الهيكلة التنظيمية". إذ يقضي معظم المديرين التنفيذيين أقلّ من ساعتين أسبوعياً في استخدام الذكاء الاصطناعي، كما أفاد 90% من كبار المديرين بعدم وجود تحسّن ملموس في إنتاجية العمل. وفي حين قد يكون هناك "شيء ضخم" يحدث داخل التكنولوجيا بذاتها، إلا أنّ ذلك لم يُغيّر بعد بشكل جذري طريقة عمل الاقتصاد.

المراجع: The Economist- February 22nd, 2026

يتقدّم الذكاء الاصطناعي بسرعة مذهلة، حيث أصبحت النماذج قادرة الآن على حلّ مهام معقّدة في الفيزياء النظرية والبرمجة. ودفع هذا التطوّر شخصيات مثل وزير الخزانة الأميركي "سكوت بيسنت" Scott Bessent إلى التنبؤ بطفرة إنتاجية وشبكة مدفوعة بالذكاء الاصطناعي. وللهولة الأولى، يبدو أنّ البيانات العائدة للعام 2025 تدعم ذلك؛ فقد نما الاقتصاد الأميركي بنسبة 2,2% بينما تباطأ التوظيف بشكل ملحوظ، ممّا يُشير إلى أنّ كل عامل بات يحقق إنتاجاً أكبر، أي أصبح أكثر إنتاجية.

ومع ذلك، فإنّ الأدلّة على حدوث طفرة مدفوعة بالذكاء الاصطناعي لا تزال ضعيفة. وبحسب التقديرات، بلغ نمو الإنتاجية في العام 2025 نسبة 1,9%، وهو أقلّ من المتوسط الطويل الأجل البالغ 2%، ويبقى بعيداً جداً عن طفرة الإنترنت في تسعينيات القرن الماضي. في الواقع، يعكس جزء كبير من نمو الناتج المحلي الإجمالي الأخير استثمارات ضخمة في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، مثل مراكز البيانات، بدلاً من تحسّن في الكفاءة. وعند تعديل هذه البيانات لاستبعاد أثر الاستثمار، نجد أنّ مكاسب الإنتاجية الأساسية تقترب من الصفر. كما ساهمت عوامل أخرى، مثل سياسات الهجرة الصارمة وتراجع العمالة المؤقتة، في رفع متوسط الإنتاجية بشكل ظاهري عبر استبعاد الوظائف ذات الإنتاج المنخفض من القوى العاملة.

تبني الذكاء الاصطناعي... مقابل تأثيره

لقياس المساهمة الحقيقية للذكاء الاصطناعي، يراقب الاقتصاديون ثلاثة معايير: معدل التبني، كثافة الاستخدام، وتحسّن المهام.

- **بخصوص التبني،** فقد استخدم حوالي 41% من العمّال الأميركيين الذكاء الاصطناعي التوليدي بحلول أواخر العام 2025، بالمقارنة مع 31% في العام الذي سبقه.
- **وبخصوص كثافة الاستخدام،** فلا يزال الاستخدام اليومي



قراءة في تدهور سعر صرف الدولار

مع سعرها، فهو أقل مما كان عليه عندما تولى الرئيس ترامب منصبه قبل ما يزيد قليلاً عن عام. لماذا تتمتع الأصول الأميركية بهذه القوة رغم ضعف الدولار الظاهري؟ أحد التفسيرات هو أن الدولار ليس ضعيفاً كما يبدو. فعلى الرغم من انخفاضه خلال الاثني عشر شهراً الماضية، إلا أن سعر الصرف الحقيقي (الذي يأخذ في الحسبان اختلافات التضخم بين الدول) كان أعلى بنسبة ١٣٪ من متوسطه خلال الأعوام الثلاثين الماضية. وباستخدام مؤشر بيغ ماك Big Mac Index الصادر عن مجلة الإيكونوميست The Economist، والمستند إلى أسعار وجبة ماكدونالدز الشهيرة حول العالم، يُعتبر الدولار مُبالغاً في قيمته مقابل ٤٩ عملة من أصل ٧٠.

ثمّة تفسير آخر يتعلق بكيفية حماية المستثمرين الأجانب، الذين أقبلوا بكثافة على شراء الأوراق المالية الأميركية منذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٩، من مخاطر تقلبات العملة. ومن أبسط أشكال هذه الحماية مقايضة العملات الأجنبية، وهي أداة مالية تتيح للمستثمر تثبيت سعر صرف العملة اليوم لوقت لاحق.

إذا تم شراء هذه الحماية عند شراء الأوراق المالية لأول مرة، فلن يكون لها أي تأثير على سعر الصرف. أما إذا تم التحوط للمحفظة لاحقاً، لأسباب تتعلق بالحسابات المالية، فإن الأمر يختلف. تشير دراسة نشرها بنك التسويات الدولية BIS، وهو تجمّع للمصارف المركزية، في حزيران ٢٠٢٥، إلى أن عدداً أكبر بكثير من المستثمرين سارعوا إلى التحوط من مخاطر تقلبات العملة في أعقاب فرض الرئيس ترامب تعريفات جمركية واسعة النطاق في نيسان ٢٠٢٥، ما أدى إلى انخفاض حادّ في قيمة الأصول الأميركية، وبالتالي انخفاض قيمة الدولار. لذا، قد لا يكون ضعف الدولار انعكاساً لسياسة بيع الأصول الأميركية، كما يصفها بعض المراقبين، بل لسياسة التحوط من الأصول الأميركية.

يشير كل من سعر الصرف الحقيقي وسلوك التحوط إلى أن الدولار قد يواجه مزيداً من الانخفاض. فإذا لم تكن العملة الأميركية ضعيفة وفقاً للمعايير التاريخية، قد تزداد ضعفاً

على الرغم من إصرار وزير الخزانة الأميركي سكوت بيست على تبني الولايات المتحدة سياسة الدولار القوي، يعتقد الرئيس ترامب أن ضعف الدولار يعزّز الصادرات الأميركية ويحدّ من الواردات، ما يقلص العجز التجاري - أحد أكبر مخاوفه. فيما يخشى العديد من المستثمرين أن يعكس ذلك شيئاً أكثر خطورة: التعامل مع حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، والهجوم على استقلالية بنك الاحتياط الفيدرالي، وتآكل المعايير المؤسسية الأخرى. تعجّ قاعات التداول بالحديث عن «تجارة تدهور قيمة العملة»، أو «استراتيجية التحوط من تآكل قيمة النقود» (Debasement trade) وهو مصطلح واسع يشير إلى الرهانات على تدهور الاستثنائية المالية الأميركية. إذا كان متداولو خفض قيمة العملة على حق، فإن موجة بيع الدولار لم تبدأ بعد.

خير دليل على تجارة تدهور قيمة العملة الارتفاع الهائل في سعر الذهب. إذ تجاوز سعر الأونصة قبل شهر شباط ٥٥٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ٢٨٪ عن بداية العام ٢٠٢٦. في هذه الأيام، لا يقتصر ارتفاع سعر الذهب، المصدر العريق للقيمة على الأخبار السيئة فحسب، بل يشمل الأخبار الجيدة أيضاً. فمنذ أن كشف الرئيس ترامب عن سلسلة التعريفات الجمركية العالمية في الثاني من نيسان ٢٠٢٥، انخفض مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠، الذي يضم كبرى الشركات الأميركية، بأكثر من ١٪ في ٢٧ مناسبة. في المتوسط، ارتفع سعر الذهب بمعدل ٠,٦٪ يومياً خلال تلك الفترات. وفي الأيام الـ ٢٤ التي ارتفع فيها مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠ بأكثر من ١٪، ارتفع سعر الذهب بنسبة ٠,٢٪.

وإذا كان الذهب يروي قصة، فإن الأصول الأخرى تروي قصة أخرى. فالأوراق المالية الأميركية ليست في طريقها للزوال. مع أن سعر الدولار قد تراجع خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، إلا أن مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠ قد ارتفع بنسبة ١٥٪. وفي ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٦، سجل المؤشر مجدداً أعلى مستوى له على الإطلاق. أما عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل عشر سنوات، والذي يتحرك عكسياً

إذا استمرت هذه الدورة المتفاقمة لفترة كافية، فقد يتحول ما يُسمى بـ«أميركا التحوطية» في نهاية المطاف إلى «أميركا البيعية». وإذا استمر الرئيس ترامب في تقويض مصداقية النظام المالي الأمريكي، فقد تأتي تلك اللحظة عاجلاً. في غضون ذلك، على المتداولين الذين يراهنون على إضعاف الدولار أن يستعدوا لتقلبات كبيرة في المرحلة المقبلة.

المرجع: الطبعة الالكترونية لمجلة *The Economist*،
 ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٦ - Just how debased is the
 dollar? Not nearly as much as it could be

بسهولة. وقد يؤدي التحوط إلى ذلك، لا سيما إذا تحققت رغبة الرئيس ترامب وخفض بنك الاحتياط الفيدرالي أسعار الفائدة قصيرة الأجل (مع العلم أن المصرف أبقى أسعار الفائدة ثابتة في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٦). ويعود ذلك إلى أن سعر مقايضات العملات الأجنبية يتحرك بالتوازي مع أسعار الفائدة القصيرة الأجل. فالتأمين/ التحوط الأرخص يعني أن المزيد من المستثمرين الأجانب سيرغبون في الحصول عليه، خاصة إذا استمرت قيمة الأصول الأميركية في الارتفاع. ولكن كلما زاد شراء مقايضات العملات، زاد الضغط باتجاه انخفاض الدولار.





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان
هاتف : +961/01 970500
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

